

**أصدرت محكمة التعقيب القرار الاتي :**

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في  
2018/7/19 عدد 623 من الاستاذ "ه.ف"  
المحامي لدى التعقيب.

**نيابة عن : "م.ز"**

القاطن بالمقسم \*\*\* برج السدرية نابل  
والذي اختار محل مخابراته بمكتب محاميه الاستاذ  
"ه.ف" الكائن بعدد \*\*\* نهج شارل ديغول تونس

**ضد :**

"س.ر"

محل مخابراتها بمكتب محاميه الاستاذ  
"م.ت" الكائن بشارع الحبيب بورقيبة عمارة \*\*\*  
قرمبالية نابل.

طعنا في القرار الاستئنافي المدني عدد  
3524 الصادر بتاريخ 2018/3/5 عن محكمة  
الاستئناف بنابل

والقاضي : "قضت المحكمة بقبول  
الاستئنافين شكلا وفي الاصل باقرار الحكم  
الابتدائي مع تعديل نصه وذلك بالحط من معين  
منحة السكن الى ثلاثمائة وخمسين دينارا (350د)  
وحمل المصاريف القانونية على المحكوم ضده.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة  
للمعقب ضده بواسطة عدل التنفيذ الاستاذ "ع.ج"  
حسب محضره عدد 20057 بتاريخ 2018/7/30

وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى جميع الاجراءات والوثائق المقدمة في 1 اوت 2018 حسب مقتضيات الفصل 185 م م م ت.

وبعد الاطلاع على مذكرة الرد على المستندات المقدمة في 28 اوت 2018 من الاستاذ "م.ت" نيابة عن المعقب ضدها والرامية الى طلب رفض طلب التعقيب اصلا.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية الى طلب قبول طلب التعقيب شكلا ورفضه اصلا والحجز.

وبعد الاطلاع على اوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح علنا بما يلي :

#### من حيث الشكل :

حيث استوفى طلب التعقيب جميع اوضاعه وصيغته القانونية طبق احكام الفصل 175 وما بعده من م م م ت مما يتجه معه قبوله من هذه الناحية.

#### من حيث الاصل :

حيث تفيد وقائع القضية كيفما اوردها الحكم المنتقد و الاوراق التي انبنى عليها قيام المدعية في الاصل (المعقب ضدها الان) لدى محكمة البداية عارضة بواسطة نائبيها بانها تزوجت بالمدعى عليه في الاصل (المعقب الان) بتاريخ 18/11/1999 وانجبا الابنين "ا" في 15/11/2011 و"م.ي" في 20/4/2006 ولما ساءت العلاقة الزوجية بينهما استصدر بتاريخ 16/5/2009 قرارا استئنافيا بالطلاق مع اسنادها الحضانة واضحا باتا بعد رفض تعقيبها اصلا في القضية عدد 39162 بتاريخ 10/12/2009 ولكنها لم تحصل على منحة سكن بوصفها حاضنة وعلى اساس ذلك انتهت الى طلب الحكم

بصفة اصلية باسكانها بوصفها حاضنة بالمحل  
المشيد فوق قطعة الارض موضوع المقسم عدد  
\*\*1 نهج \*\*\* الرياض برج السدرية نابل  
واحتياطيا الاذن بانتداب خبير في الاكزية لمعاينة  
محل السكن المذكور وتقدير القيمة الكرائية  
العادلة واحتياطيا الزام المدعى عليه بان يؤدي  
لها مبلغ 900د بعنوان منحة سكن مع 500د اجرة  
حمامة.

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية اصدرت  
محكمة البداية حكمها عدد 50932 بتاريخ  
2011/12/3 يقضي ابتداءيا بالزام المدعى عليه  
بان يؤدي للمدعية بوصفها حاضنة :

(400د) بعنوان منحة سكن تدفع لها  
مشاهرة بداية من تاريخ القيام الى انتفاء  
الموجب.

و(200د) لقاء اتعاب تقاضي واجرة حمامة  
وحمل المصاريف القانونية عليه ورفض الدعوى  
فيما زاد على ذلك.

وحيث استأنف كل من المدعي والمدعى  
عليها الحكم المذكور .

وحيث وبعد الترافع اصدرت محكمة الدرجة  
الثالثة حكمها تحت عدد 2043 بتاريخ 2013/7/9  
والقاضي نصه بقبول الاستئنافين شكلا وفي  
الاصل باقرار الحكم الابتدائي مع تعديل نصه  
وذلك بالحط من معين منحة السكن الى ثلاثمائة  
وخمسون دينارا واعفاء المستأنف من الخطية  
وارجاع معلومها المؤمن اليه وحمل المصاريف  
القانونية على المحكوم عليه.

وحيث تعقبت المطلوب في الاصل القرار  
المنتقد ناسبا له :

## ضعف التعليل :

اذ ان المحكمة لم تبحث وراء موضوع السكن الذي تشغله المعقب ضدها الى جانب تحريف الوقائع اذ اعتبرت وان الزوجة تسكن لدى والدتها والحال انها تسكن بالعقار الذي تملك اجزاء منه الى جانب هضم حق الدفاع اذ ان المحكمة لم تلتفت الى طلبه المتمثل في انتداب خبير للتوجه الى محل النزاع فضلا عن ذلك فان المحكمة قد خرقت القانون.

وحيث اصدرت محكمة التعقيب قرارها تحت عدد 15794 بتاريخ 2014/11/27 والقاضي بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة الاستئناف بنابل للنظر فيها من جديد بهيئة اخرى واعفاء الطاعن من الخطية وارجاع معلومها المؤمن اليه.

وحيث اعيد نشر القضية من جديد من قبل المطلبوب على اساس ان موضوع طلب سكن الحاضنة مع محضونيتها يستلزم البحث والاستقراء واقعا وقانونا للتأكد من توفر عنصر فقدان الحاضنة لمسكن تاوي اليه من عدمه وفق الفصل 56 من م اش وطلب على ذلك الاساس النقض والقضاء من جديد برفض الدعوى كالاذن بانتداب خبير للبحث عن احقية المستانف ضدها في طلب منحة السكن من عدمه.

وحيث وبعد الترافع اصدرت محكمة الدرجة الثانية حكمها السالف تضمن نصه.

وحيث تعقب الطاعن القرار المنتقد ناسبا له المطاعن التالية :

### **المطعن الاول : ضعف التعليل :**

قولا بان تعليل محكمة الموضوع من ان المعقب ضدها محقة في منحة السكن في غير طريقه اذ ان السكن التي كانت عليها المعقب ضدها كان بمحلها ومنابها الذي انجر لها ارثا في مورثها ولم تكن ساكنة بمحضونيتها لدى والديها وبالتالي تكون قد خالفت الحقيقة في اسناد السكن المقرر بالفصل 56 من م اش اذ ان الاسكان بمقتضى هذا النص تراعى في اسناده مصلحة المحضون وتكون الحاضنة بالتبعية لهذا الفرع تابعة للمعنية مباشرة بالاسكان وهو فارق هام له انعكاسه عند النظر في وجهة الطلب من عدمه وكان على المحكمة ان تبحث وراء موضوع اسكان المحضونين حتى تتأكد ان كان للمعقب ضدها مسكن يحقق اسكانها مع المحضونين فلا يستجاب لطلبها والا يحكم لها بالاسكان المقرر بالفصل المذكور الا ان المحكمة لم تتناول هذا العنصر بالمناقشة ولم ترد عليه في حين انه من الطلبات التي يجب مراعاتها في دعاوى منحة السكن مما جعل قرارها قاصر التعليل .

### **المطعن الثاني : تحريف الوقائع :**

قولا بان محكمة القرار قد حرقت الوقائع حينما اعتبرت وان المعقب ضدها تسكن لدى والديها والحال انها تسكن بالعقار الذي تملك اجزاء منه على الشيعاء وبالتالي فهي تقطن بمحل على ملكها .

### **المطعن الثالث : هضم جانب الدفاع :**

قولا بان المحكمة لم تلتفت الى طلباته المتمثل في انتداب خبير قصد التوجه الى محل

الخلافاً وتشخيصه للوقوف على صحة تصريحات المعقب ضدها رغم الأدلاء بشهادة ملكية ورسم عقاري .

### **المطعن الرابع : خرق القانون :**

قولاً بان محكمة القرار المنتقد قد بنت حكمها على معطيات غير صحيحة واقعا وقانونا وقد تجاوزت في صيغته قرارها ما هو مطلوب منها بالتوجه وذلك بحصر المستانفين كل من الطرفين في حين وان المعقب ضدها لم تطعن بالمرّة في الحكم الابتدائي ولم تستأنفه مما يتجه نقضه فضلا عن ذلك فان الحكم لم يتضمن الجواب على الدفوعات في خصوص احقية المعقب ضدها لمنحة السكن من عدمه ولم تعتمد البحث والاستقراء في خصوص ما ذكر مما جعل الحكم ضعيف التعليل وطلب على ذلك الاساس النقض مع الاحالة.

### **المحكمة**

#### **عن جملة المطاعن لاتحاد القول فيها :**

وحيث انه مما لا جدال فيه ان محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة ويكفي ان تبين اسباب حكمها الحقيقية التي اقتنعت بها والتي لها اصل ثابت بالملف وليست ملزمة بالرد على جميع الدفوعات ما دام ان قيام الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دليها بالمستندات فيه الرد الضمني المسقط لتلك الدفوعات.

وحيث تبين بالرجوع الى اوراق القضية ان محكمة القرار المنتقد استندت في قضائها على

عدة معطيات ومؤيدات فالى جانب اجرائها البحث الاجتماعى فقد اعتمدت على التحريرات المكتبية المجرأة بواسطة القاضى ومحضر المعاينة المجرى بتاريخ 20/02/2016 اضافة الى المؤيدات المظروفة بالملف والتي تؤكد بان المحل الذى تقطن به المعقب ضدها لا يفي بحاجياتها وحاجيات المحضونين باعتباره يتمثل في غرفة وحيدة بمنزل والديها .

وحيث ان عبارة الفصل 56 من م ا ش واضحة في فهمها ومعناها بكون الحاضنة اذا لم يكن لها سكن فعلى الزوج اسكانها مع المحضون وعليه فان الدفع بان المعقب ضدها تسكن بجزء مشاع من عقار ورثته عن والدها لا ينفى عن المعقب لزوم اسكانها والزامه باداء منحة سكن خاصة اذا ما ثبت وانه لا يفي بحاجياتها كما وقع بيانه سلفا ويتجافى بالتالى مع مصلحة المحضونين .

وحيث يهدف هذا الوجه من النعي في حقيقته الى المجادلة في تقدير محكمة القرار المنتقد للادلة المطروحة عليها ولتقديرها للوقائع واستخلاصها للنتائج منها وهي مسالة موكولة بطبيعتها لاجتهاد قضاة الموضوع دون معقب عليهم ما دام عملهم لم ينظو على تشويه لحقيقة مدلول فحوى اوراق الملف او على خرق للقانون.

وحيث كان تعلييل محكمة القرار المنتقد تعليلا قانونيا مستساغا بالاعتماد على ما هو متوفر لديها بالملف ولا يشوبه أي تحريف او خرق للقانون او هضم لحقوق الدفاع او ضعف في

التعلييل مما يتعين والحالة تلك رد جملة هذه المطاعن لو هنها.

### **ولهذه الاسباب**

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه اصلا وحجز معلوم الخطية المؤمن. وقد صدر هذا القرار بحجرة الشورى بتاريخ 2 جانفي 2019 عن الدائرة المدنية السابعة المترتبة من رئيستها السيدة سارة العياري وعضوية المستشارتين السيدتين هالة البجار وايمان الشرفي وبحضور المدعي العام السيدة فيروز العباسي وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة امال بن نصر .

**وحرر في تاريخه**